للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

خلال ندوة نسائية أقامها أول من أمس في ديوانه بكيفان

الكليب: المرأة جناح عبور المرشح لقاعة عبدالله السالم ورمانة الميزان لحسم نتيجة الانتخابات

ندى أبونصر

طالب مرشح الدائرة الثالثة عبدالعزيز الكليب بإعادة النظر في العديد من القوانين التي أقرها المجلس المنحل على عجل، ومنها قانون البصمة الوراثية الذي يحتاج إلى وضع آلية لحماية المعلومات والاسترشاد بالشريعة الإسلامية، لأن تطبيقه ربما يتسبب في الكثير من المشاكل بالمجتمع.

كما أكد على أنه لا ينتمي لأي تيار سياسي وانه يقف على مساحة واحدة مع جميع التيارات السياسية ولا يقبل بأي حال من الأحوال ان يحسب على أي تيار، وأكد في الوقت ذاته ان تقديم اقرار الذمة المالية فرض على كل مرشح قبل أن يدخل البرلمان وبعد خروجه منه. وأشار إلى أنه على استعداد ورغبة تامة في تقديم اقرار الذمة المالية الخاص به قبل وبعد الخروج من المجلس اذا ما توافرت اللائحة التنفيذية لذلك.

جاء ذلك في الندوة النسائية التي دعا اليها الكليب أول من أمس الاثنين في ديوان الكليب بمنطقة كيفان للمناقشة وعرض رؤيته السياسية في التحديات والعقبات التي يواجهها المجتمع الكويتي والمساهمة في ايجاد الحلول العملية والفعالة لها، معلنا عن تقديم وسن مقترحات بقوانين لحل العديد من المشاكل التي تواجه المواطن الكويتي في شتى المجالات.

ضرورة إعادة النظر في آلية التعامل مع الأزمات الاقتصادية

مرشح الدائرة الثالثة عبدالعزيز الكليب

وعن دور المرأة الكويتية في المجتمع، قال الكليب انه بالرغم من عدم العدالة والنظرة القاصرة للمرأة، إلا أنها تظل جناح عبور المرشح لقبة عبدالله السالم، ورمانة الميزان في حسم نتيجة الانتخاب، ودورها عظيم في هذا الشأن باعتبارها تشكل الكتلة التصويتية الأكبر، والمحرك الأساسي في تركيبة المجلس، حيث تتجاوز نسبة المرأة في أغلب الدوائر الانتخابية أكثر من 53٪ من إجمالي عدد الناخبين.

وقال ان سجل المرأة الكويتية حافل بالمواقف الوطنية المشرفة، فقد كانت وما زالت عضيدة للرجل في كل المواقف والمواقع، وساهمت في تطور البلاد وازدهارها وعملت في مختلف المواقع التعليمية والصحية والأكاديمية والوظيفية وبذلت جهودا جبارة في سبيل رفع اسم الكويت في كل المحافل الدولية، كأول امرأة في العالم العربي والخليجي تتبوأ منصبا، وأول مديرة جامعة، وأول سفيرة كويتية وأول امرأة خليجية تتولى منصبا رفيعا ديبلوماسيا، ووزيرات وعضوات مجلس أمة وبلدي ورئيسات مجالس إدارة لشركات، وقيادات في البنوك وغيرهن.

وتابع: ان المرأة الكويتية رغم إنجازاتها وإسهاماته اللانهائية، فلا تزال غير مقدرة إعلاميا وتشريعيا بالشكل الكافي، وهي بعيدة عن وضع الأنظمة واللوائح وسن القوانين التي تعزز من قدرها وتدعم دورها في الحياة والمجتمع، فالقوانين الكويتية في أغلبها غير منصفة للمرأة ومجحفة في حقها وعلى رأسها قانون الرعاية السكنية الذي يخالف مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية ويعطي الحق للرجال دون النساء في الرعاية السكنية، كما انه يميز بين المرأة المتزوجة وغير المتزوجة والمطلقة والأرملة وهو يكرس لمبدأ التمييز والعنصرية! فقد آن الأوان أن تخرج المرأة من نفس المربع السابق والكارثي بـ «الصوابر».

وأضاف: في الوقت الذي تمنع فيه المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي من تجنيس أبنائها، ويقف القانون كالشوكة في حلق المرأة الكويتية بينما تنعم الأجنبية المتزوجة من كويتي بالأمن والأمان والاطمئنان على سلامة مستقبل أبنائها!

وأكد أن تردي مستوى الخدمات الصحية في البلاد أصبح عنوان المرحلة الراهنة، فلا يوجد بيت أو أسرة كويتية لا تعاني من مخرجات هذه الخدمات، فهل يعقل أن تكون الخدمات الصحية علي هذا المستوى المترهل، في بلد ينعم بخيرات كثيرة؟!

كما طالب بضرورة إعادة النظر في آلية التعامل مع الأزمات الاقتصادية وما يصاحبها من ارتفاع جنوني في الأسعار. وقال: نحن في حاجة ماسة الى إحكام القبضة الرقابية وسن التشريعات وتفعيل القوانين الرادعة على كل من يعبث بمقدرات البلاد ويستبيح استنزاف جيب المواطن.

سجل المرأة الكويتية حافل بالمواقف الوطنية المشرفة

تردي مستوى الخدمات الصحية أصبح عنوان المرحلة الراهنة

ضرورة تجنيس أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي

إحكام القبضة الرقابية على كل من يستبيح استنزاف جيب المواطن

خلال أول ندوة عقدها في مقره الانتخابي مساء أول من أمس

محمد الحراس: الحكومة أخذت توقيعاً على بياض من المجلس لزيادة الأسعار

سعد الرشيدي

قال مرشح الدائرة الرابعة د.محمد الحراس المطيري إن العقيدة أسمى ما يمكن أن نحافظ عليه بعيدا عن السياسة، وقيم المجتمع وأخلاق وكرامات الناس لا يمكن أن نصد ونبتعد عنها، وهذا النهج سيكون طريقنا ونسأل الله أن يثبتنا عليه.

وأضاف خلال أولى ندواته في مقره الانتخابي، التي جاءت تحت عنوان «لن نخشى إلا الله» مساء أول من أمس، أننا سندافع عن حقوق ومكتسبات أهل الكويت بالحق والاحترام وفي الموقف والوقت الصحيحين، ولا يمكن أن نتراجع عن كلمة نقولها اليوم ونعاهد بها الشعب الكويتي.

وبين أن البلد اليوم يعيش في منعطف خطير جدا والكل يعلم الوضع الحساس الذي تمر به البلد، خصوصا في الأعوام الثلاثة الماضية، والتي كانت تجربة قاسية للمجتمع الكويتي، مؤكدا أن الجميع يجب أن يتجه الى تصحيح الأوضاع. وأشار الى أن الفساد في كل مكان، ويحتاج الى من يقف في وجهه وقفة عز وكرامة، لافتا الى أن هناك الكثير من القوانين المعيبة في الفترة السابقة، قائلا: من واجبي كمرشح أن أوضح للناس هذه القوانين المعيبة التي يجب أن نعمل على تصحيحها.

وتحدث الحراس عن الوثيقة الاقتصادية ووصفها بوثيقة بيع ودمار وتسليم الكويت، مبينا أنه تم التوقيع والموافقة عليها خلال المجلس الماضي في غضون 72 ساعة فقط، ومؤسف جدا أن نتكلم اليوم حول هذه القوانين التي تصدر من مجلس الأمة الذي يمثل الأمة. وأوضح أن هذه الوثيقة تقوم على فرض الضرائب وأولها التي سوف تتم أول عام 2018، وهي ضريبة القيمة المضافة الذي سيأخذها التاجر من المواطن ويعطيها للدولة، الى جانب ضريبة الأرباح على الشركات التي لم نعلم متى ستطبق. وقال إن هذه الوثيقة باب الفساد، وثيقة كاملة في الاقتصاد اتجهت مباشرة للمواطن وتركت الكثير من الأمور التي من الممكن أن نرفع فيها إيرادات الدولة، ذاكرا أن الوثيقة تتكلم عن رفع كل الدعوم وبدأوها بالكهرباء والماء والبنزين ولن ينتهوا منها إلا بعد أن يرفعوا حتى المساعدات الاجتماعية عن الأرامل والأيتام. ولفت الى نهاية مشهد بيع الكويت وهو قانون «التخصيص»، موضحا انه تحويل وتخصيص كل ما تملكه الدولة للتجار. وأكد انه من الغريب أن القضية لم توضح للشعب الكويتي، حيث إن 80٪ من الشعب لا يعلم شيئا عن الوثيقة الاقتصادية، والحكومة أقرت الوثيقة في المجلس الماضي وأخذت منه توقيعا على بياض على رفع كل أسعار السلع. وذكر أن الهدف من هذه الوثيقة يعرفه الكثير وواضح وهو للأسف سحق الطبقة الوسطى من الشعب، والتي تعتبر صمام أمان للمجتمع الكويتي، وقال: لكن ان تواجدنا في البرلمان المقبل ستعلمون معنى كرامة ووحدة الشعب الكويتي عندما تقف الأمور في نصابها الصحيح. وأشار الى «قانون البصمة الوراثية» الذي تعتبر الكويت الدولة الوحيدة بالعالم التي تطبق هذا القانون على الشعب بأكمله، بينما الدول الأخرى تستخدمه للمجرمين فقط، مبينا أن القضية قضية قانون وضع لمصلحة أشخاص معينين، وهذه تكون لأهداف اقتصادية، ومن المؤسف أن القانون لايزال موجودا ولم يلغَ، حيث إنه مخالف للحريات ولكل مواد الدستور.

مرشح الدائرة الرابعة د.محمد الحراس المطيري متحدثا (زين علام)

الحضور في ندوة الحراس

الكويت هي الدولة الوحيدة التي تطبق قانون البصمة الوراثية بينما الدول الأخرى تستخدمه للكشف عن المجرمين